الاقتصاد اللبناني عام 2007: نقص السياسة ووطأة السلطة

عبد الحليم فضل الله

2007/12/29

قدّم الأداء الحكومي خلال عام كامل من الإجراءات والقرارات والتسويات، دليلاً آخر على أنّ الفشل في إدارة شؤون الدولة، ينعكس تدهوراً على الأسواق وأنشطة الإنتاج بأسرع مما يحدث العكس، فحضور السلطة في الاقتصاد اللبناني راسخ ومؤثر، على الرغم من ليبراليته المفرطة، وهنا لا بد من التمييز بين التدخل الحكومي المنتظم في سياسات معروفة، وبين الممارسات السلطوية التي تمزج بين الشأنين العام والخاص، وتمرّ عبر قنوات غير مرئية.

إنّ من أهم أهداف السياسة لو صلحت أحوالها، إنتاج وبناء الخيارات العامة على نحو يحقق أقصى نتائج ممكنة، وفي إطار تفضيلات جماعية يختارها الناس بملء إرادتهم، ولئن لم يكن من وظائفها خرق مبادئ السوق و العبث بقوانين التبادل، أو فرض أهدافها عنوة، فإن من واجبات الدولة أن تكون موجودة بقوة حيث يجب، لتقليل التضارب بين الغايات الفردية المتباينة، أو بين هذه مجتمعة وبين الصالح العام الذي لا يتحقق تلقائياً في الدول الهشة. وليس أمام الدولة حين ينعدم الاستقرار إلاّ أن تدلي بدلوها، لتحد من الخسائر ولتفرض على الجميع ضريبة التوازن، لا أن يحصل العكس فيصير مديرو السياسات هم أنفسهم مصدر الاختلال وسبب ضياع الاستقرار. على أن تحريك آلة السياسة في سبيل حلّ الأزمات، يفترض من اللبنانيين أن يبدوا اهتماماً بحاضرهم ومصالحهم المشتركة، يوازي على الأقل ما يصرفونه من اهتمام لقضاياهم المتنافسة، وما يولونه من عناية بمشاغلهم الضاربة في أمسهم البعيد أو مستقبلهم غير المنظور.

وإذا اعتبرنا أداء الحكومة في عام 2007، مؤشراً على الكيفية التي يضطرب بها الاقتصاد تحت وطأة إساءة استخدام السلطة، فسنرى كيف أديرت العجلة بطريقة أدت إلى تسريع انتقال لبنان في سلّم التصنيف، من دولة مأزومة إلى دولة فاشلة. والفارق بين الحالتين واضح.. الدول المأزومة بحاجة إلى حلول لا تمس بالضرورة التوافقات الاجتماعية والتاريخية، أي أنها تحتاج إلى إصلاح للسياسات وليس إلى تحولات جذرية في باطن النظام، أما الدولة الفاشلة فليس أمامها إلاّ القيام بمراجعة جذرية ولا هوادة فيها، وهذا الحد من التغيير لا طاقة للبنان على تقبل آثاره وتحمل تبعاته.

إنّ العبور في الاتجاه المعاكس من دولة مهددة بالفشل إلى دولة مستقرة، يستدعي من واضعي السياسات بصيرة نافذة، حتى يغدو ممكنا ترتيب الأولويات على نحو مغاير، فيكون في صدارتها تحقيق الشروط الاجتماعية والاقتصادية للاستقرار السياسي والوطني، و العمل على حل

المشكلات منعاً للسقوط في هاوية الفشل التام، و تأمين الظروف الملائمة للسير بثبات في طريق المنافسة الدولية كشأن العديد من الدول التي تشغلها هموم النهضة.

لقد أظهرت تجربة الأشهر الماضية أن الإخفاق والتدهور الاقتصاديين لا يعودان فقط إلى ظروف الانقسام الراهن، بل إلى مسار مقصود استحضرت فيه السلطة خيارات واستبعدت أخرى، فمثلاً أظهر مشروع موازنة 2008 أن الحكومة لا زالت تتريث دون مبرر في تسوية الأملاك البحرية و إقرار الضريبة الموحدة على الدخل، في حين أنها تسارع إلى بيع رخصتي الخلوي من دون اهتمام بتأثير الأزمة الراهنة على العوائد ولا بالمسار القانوني المفترض احترامه، وهذا بعض نتائج الخلط بين أمور السلطة وشؤون السياسة. وقد أبرزت السنة المنقضية على نحو معبّر كيف تتلاشى الوعود في أتون مصالح السلطة، وليس في خضم حراك السياسة كما يزعم: وعود ورقة الإصلاح الحكومي، ووعود مؤتمر باريس 3 لوضع مخارج للأزمة، ووعد إعادة الاعمار ما هدمه عدوان تموز. فعلى الرغم من مرور أحد عشر شهراً تقريباً على مؤتمر باريس 3، لم تتقدم خطى الإصلاح، ولم يتخط مجموع المساعدات التي تلقاها لبنان 20% من مجموع الأموال المقررة، أما متضررو الحرب فينعمون بالعيش خارج منازلهم بعد أن نالهم حتى الآن ربع التعويضات المستحقة..

ما يزيد من خطورة الفشل أنّ الحلول المزعومة، استندت إلى مقايضات ذات علاقة بالسيادة، أي أنها قامت على أساس الصرف من الرصيد الوطني والتفاوض على حدود الاستقلال المسموح به في اتخاذ القرار. فعلى الصعيد المالي والنقدي أطلقت يد صندوق النقد الدولي في مراقبة السياسات ووضع الشروط، وفي شأن إعادة الاعمار أظهر تباطؤ الحكومة اللبنانية من جهة، والطريقة التي يدير بها المانحون مساعداتهم من جهة أخرى أن هناك ربطاً لا يرقى إليه الشك بين رفع آثار الحرب وبين تحقيق أقصى مكاسب ممكنة في قضايا داخلية وخارجية معروفة.

هذا يقودنا أيضاً وأيضاً إلى تحدي بناء الدولة، الذي لا بد وان يمر تحت قوس الأسئلة الحاسمة، وأكثرها بداهة وتكراراً سؤال أي اقتصاد نريد لأية دولة؟: اقتصاد التدفقات المشروطة والمكلفة، أم اقتصاد فوائض النفط وأسواقه المتقلبة، أم اقتصاد الإنتاج الذي يحتكم إلى مزايا تنافسيّة مطوّرة، وبما أن لبنان يعاني من احتقان مزمن لا يمكن التخلص منه إلا بعد أن يتم استيعاب الإصلاحات المأمولة في أعماق النظام، وحيث أن المواظبة على جذب التدفقات ميزة لا يمكن التقليل من شأنها رغم عوارضها الجانبية، فإن بدء الرحلة المعاكسة من حدود الهاوية إلى "المناطق الآمنة" يتطلب ربما مزجاً بين الخيارات الثلاثة، على أن يكون البدء من توفير بنى إنتاجية متينة، تكفل الاستقرار و تجعل الحصول على المساعدات و الموارد الخارجية أمراً عادياً لا يستلزم كل تلك المساومات الخطيرة.

ما يحتاجه الاقتصاد اللبناني للخروج من أزمته، هو مزيد من السياسة وقليل من السلطة، فالسياسة يخوضها شركاء حقيقيون متنوعون وذوو تمثيل، أما السلطة فينتزعها المهيمنون على الموارد، أولئك المندفعين برعونة للقيام بكل أنواع المقايضات مع الخارج، والرافضين بالرعونة نفسها أية مساومة داخلية مثمرة.